العلوم الاقتصادية
العدد الحادي وثمانون/ المجلد ..الثاني والعشرون../..حزيران.. 2026

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2010- 2022)

أ.م. محمد حسن عودة شنتوخ

جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

المستخلص:

يسعى البحث إلى تسليط الضوء على مساهمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث تعريفها وخصائصها ودورها في تنمية الاقتصاد العراقي، وكذلك عرض بعض التجارب الناجحة للدول الأجنبية في هذا المجال ، والتطرق أيضاً الى واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وكيفية الارتقاء بها لدفع النشاط الاقتصادي نحو عملية التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية ، المشروعات المتوسطة ، المشروعات الصغيرة ، قيمة الإنتاج ، قيمة مستلزمات الإنتاج .

The Role of Small and Medium-Sized Enterprises in Achieving Economic Development in Iraq: 2010-2022

Asst .Prof. Muhammad Hassan Odeh Shantouk

University of Basra / College of Administration and Economics / Department of Economics

Abstract :

The research aims to highlight the contributions of small and medium-sized enterprises (SMEs) by defining them, examining their characteristics, and exploring their role in developing the Iraqi economy. It also presents some successful international experiences in this field and addresses the current state of SMEs in Iraq, along with ways to enhance them to stimulate economic activity and promote economic development.

Keywords: Economic development, medium enterprises, Small enterprises, production value, value of production inputs

المقدمة:

تمارس المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية في بعض الدول مهما كانت درجة نموها ، ومستوى تقدمها الاقتصادي والتقني ، وإن أهمية هذه المشروعات من حيث كونها قادرة على التأثير في طبيعة ومستوى الإنتاج والتشغيل ومصادر توليد الدخل والحجر الاساس في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ذلك عن طريق الحد من ارتفاع معدلات البطالة، وتفاقم الفقر، وتحقيق مستويات مقبولة من الرفاهية الاقتصادية.

فالدول المتقدمة الأوروبية واليابان والصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند تعطي الدور المهم والأكبر لهذه المشروعات بوصفها أحد أهم متطلبات التنمية الاقتصادية وبناء قاعدة انتاجية وطنية واسعة، وإحدى أهم وسائل القضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

وبالنظر إلى دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في وطننا الحبيب، نجد أن هذا المجال ما زال لا يحقق المساهمة المتوقعة منه كقطاع اقتصادي فعال وعنصر محفز لدفع عجلة التنمية في العراق، إذ تعترض هذه المشروعات كثير من المعوقات، فضلاً عن ضعف في دور الجهات المعنية بتنمية وتطوير هذه المشروعات سواء كانت جهات حكومية أم غيرها، وعليه تطرق البحث إلى السبل والوسائل التي يمكن عن طريقها تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك العمل على معالجة المشكلات والعوائق التي تعترض تلك المشروعات ووضع الحلول المناسبة لها ، بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية المستدامة ، وذلك من خلال توافر بيئة استثمارية ملائمة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني والإدارة العلمية الصحيحة للاقتصاد الوطني في إنشاء وتمويل وتنفيذ ومتابعة عملية التنفيذ لتلك المشروعات.

مشكلة الدراسة :

ازدادت أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العقود الأربعة الماضية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ، وذلك لمساهمتها الكبيرة في التشغيل وزيادة الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة ، إلا أن دور هذه المشروعات في العراق ما زال محدوداً بسبب الظروف الامنية والعقبات التي اعترضت عملها والتوسع في نشاطها مما أثر ذلك في تقليص الإنتاجية وبالتالي تأثيرها السلبي في التنمية الاقتصادية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح واقع حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق والإجراءات الكفيلة لاستغلال هذه المشروعات ، والوقوف على أهم المشكلات التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق نتيجة

تقليص دورها بعد عام 2003 ، وأخيراً اقتراح السبل والإجراءات للحد من العوائق التي تتعرض لها هذه المشروعات .

فرضية الدراسة:

يقوم البحث على فرضية مفادها أن إنشاء ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يسهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والتخفيف من الآثار الاجتماعية المتمثلة بمعالجه الفقر والبطالة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية البحث من حيث تناوله موضوع الاهتمام بإقامة هذه المشروعات وتفعيل دورها في العراق ، إذ انه لم يحظ بالاهتمام الذي يفترض أن يناله ، ولا سيما في المرحلة الحالية المتسمة بضعف النشاط الاقتصادي في القطر.

منهجية البحث:

الاعتماد على أسلوب التحليل الوصفي لعرض ، وبيان المشكلة وللتحقق من فرضية البحث وأهدافه.

المبحث الأول :

الإطار المفاهيمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

أولاً : الخلفية الفكرية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

تختلف بدايات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول العالم من حيث النشأة والتطور التاريخي في الدول المتقدمة عن باقي الدول النامية ، إذ ترجع البدايات مع نشوء الصناعة في القرن السادس عشر الميلادي أبان تحول الصناعة من النمط القديم ، وذلك عن طريق تصنيع مستلزمات وحاجات الأفراد الشخصية من الأدوات البسيطة إلى التصنيع ، لغرض إشباع حاجات السوق في إطار التخصص وتقسيم العمل ، والذي كان من غاياته توفير الجهد والوقت ، وبالتالي تحقيق زيادة في الإنتاج (شقير ، 1986 : 114).

وكان اهتمام الاقتصاديين وواضعي السياسات الاقتصادية يتجه نحو دعم المشروعات الكبيرة في بداية العقد الثاني من القرن العشرين ، أي بعد الحرب العالمية الأولى على أساس أنها الأكثر قدرة على تحقيق التقدم الاقتصادي ، وكان ذلك على حساب إهمال دور المشروعات الصغيرة.

إذ لم يبرز الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا مع بدايات عقد السبعينات من القرن المنصرم ،إذ ظهر جيل من الاقتصاديين والصناعيين الذين دعوا إلى إفساح المجال أمام هذه المشروعات لتؤدي دوراً فاعلاً في اقتصادات دولها ، وقد أثبتت العديد من الدراسات البحثية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في تحسين الإنتاجية ورفع مستوى الدخل القومي وتخفيف حجم البطالة ، فضلاً عن دور المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تمويل الدراسات الخاصة بالموضوع في مختلف المؤسسات البحثية العلمية والجامعات المتخصصة ، وذلك في محاولة لصياغة نظرية اقتصادية متكاملة حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من أجل تأهيل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وزيادة قدرتها على تحقيق المزيد من فرص العمل ، وبخاصة في الدول النامية (مجيد وعارف ، 2006 : 1056) .

ثانياً : مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

هناك اختلاف كبير في جميع انحاء العالم على مفهوم موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك بسبب اختلاف المعايير المستخدمة من جهة، والتباين الكبير في المعطيات الاقتصادية التي تستند إليه هذه المعايير من جهة اخرى، إذ تتباين البلدان على وفق اختلاف إمكاناتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة، والكثافة السكانية، ودرجة تأهيلها والمستوى العام للأجور والدخل، وعليه تشمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مجموعة واسعة من المشروعات التي تختلف من حيث ديناميكيتها، والتقدم التقني وموقفها من الخطر(David & Anthony, 2007 ; 23).

عرف بعضهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسة الأعمال التي تكون مملوكه ومشغلة بصورة مستقلة وليست مسيطرة في سوقها ، وتعني بمعايير معينة للحجم بدلالة عدد العاملين والإيرادات (Robbins, 1999 ; 34) ، أي تختلف البلدان والمنظمات الدولية المعنية بهذه المشروعات في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك لاختلاف المعايير المستخدمة في التعريف ، وفيما يلي أمثلة لأهم هذه التعريفات إذ عرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير المشروعات التي يعمل فيها أقل من (10) عمال بالمشروعات المتناهية الصغيرة ، والتي يعمل فيها (10- 50) عاملاً بالمشروعات الصغيرة ، وتلك التي يعمل فيها (50- 100) عاملاً بالمشروعات المتوسطة ، بينما عرفت مؤسسة التمويل الدولية تلك المشروعات بأنها تستثمر حداً اقصى مقداره (2.5) مليون دولار أمريكي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أما لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (بونيدو) عرفت المشروعات المتناهية الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل (الاستراتيجية) وقصيرة الأجل (التكنيكية)، والتي يتراوح عدد العاملين فيها ما بين (1-19) عاملاً ، والمشروعات الصغيرة هي تلك المشروعات التي يعمل فيها (20-99) عاملاً ، وعرف الاتحاد الأوروبي المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المشروعات التي يكون عدد العاملين فيها (10- 250) عاملاً (السيسي ، 2009 : 26-27) ، وفي العراق تم وصف (1-9) عمال ضمن المشروعات الصغيرة و (10-29) عاملاً ضمن المشروعات المتوسطة (وزارة التخطيط ، 2006 : 1).

ثالثاً : الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق.

يمكن إجمال الأهمية الاقتصادية لهذه المشروعات بالاتي (موسى وناصر ، 2012 : 216) .

1- تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تنمية الأفكار والابتكارات ، وكذلك تساعد على تعزيز القوة التنافسية بين المنتجات المحلية والمستوردة.
2- تشجع على الادخار واستثمار الأموال.
3- تدعم الاستراتيجية الصناعية الموضوعة في إطار خطط التنمية الوطنية.
4- المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك بتوليد القيمة المضافة.
5- يمكنها تجاوز أهم العقبات التي تقف أمام إنشاء المشروعات الكبيرة كحجم رأس المال.
6- تعمل هذه المشروعات على زيادة مساهمة المرأة في الأنشطة الإتاجية المدرة للدخل.
7- تعمل هذه المشروعات على تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول ، كما تسهم في تطوير الصناعات الحرفية واليدوية والمنتجات الوطنية.
8- تتميز بقصر الوقت اللازم في تأسيسها.
9- المساهمة في تحقيق استراتيجية توازن بين الحضر والريف ، نتيجة لصغر حجمها يمكنها التدخل في القرى والأرياف وتحاول التقليل من الهجرة إلى المدينة.
10- تسهم في الحد من البطالة وتوافر فرص العمل.
11- تعد مصدراً للدخل بالنسبة لمالكيها ومستخدميها.
12- تساعد في إعالة النازحين من مناطقهم ، إذ تكون مشروعات مدرة للدخل لهم أو لمن فقد معيلهم.
13- تسهم في التقليل من حالة الفقر بالنسبة للعوائل المتضررة ، وتساعد برفع المستوى المعيشي.

رابعاً : خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ركزت البحوث التي قام بها العديد من الاقتصاديين في انحاء متفرقة من العالم على أبراز خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دفع عملية التنمية الاقتصادية، والتي يمكن إجمالها بالآتي (النجار ، 1999: 6-8).

1- انخفاض رأس المال المطلوب لمباشرتها ومن ثم صغر القروض اللازمة.
2- انخفاض المخاطر المنطوية عليها.
3- وجود سوق محدودة وعدد مميز من المستهلكين ، مما يسمح بتغطية سريعة للسوق.

4- قلة الأيدي العاملة لتشغيل المشروع.
5- بساطة التكنولوجيا المستخدمة.
6- وجود سياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وخطط واضحة.
7- وجود حوافز على العمل والابتكار كون مدير العمل هو صاحبه.
8- بساطة التنظيم المستخدم.
9- القدرة على تغيير تركيب القوه العاملة أو سياسات الإنتاج أو التسويق أو التمويل ومواجهة التغيير بسرعة.

10- القدرة على اشباع الحاجات العديدة للمشترين وفي مناطق بعيده من السوق.

11 - انخفاض تكلفة الإدارة والمصروفات العمومية وحجم التكاليف الثابتة.

12- ارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات.

13- قصر الدورة المستندية والاوراق المكتبية وارتفاع مستوى وفعالية الاتصالات وسرعة الحصول على المعلومات اللازمة.

14- السرعة والدقة في اتخاذ القرارات بالمقارنة مع المشروعات.

15- سرعة البدء في تشغيل المشروع.

16- سهولة الإجراءات القانونية وبساطتها.

17- اعتمادها على الخدمات المحلية بشكل اساس.

18- سرعة دوران رأس المال.

19- انخفاض درجات الخطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات كبيرة الحجم.

20- ذات فعالية وكفاءة أكبر لأنها قادرة على استخدام عوامل الإنتاج بكفاءة أكبر.

21- يعول نجاحها في الغالب على كفاءة القائمين على المشروع ومهارتهم الشخصية وروابطهم التنظيمية.

خامساً : التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

هناك العديد من التحديات التي يمكن ان تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن أن تتراوح بين تذبذب المبيعات والمنافسة الشديدة وزيادة المسؤولية والخسائر المالية والعلاقة بين الموظفين والقوانين والتشريعات والفشل ، وعليه يمكن إجمال التحديات بالنقاط الآتية (أبو رضوان ، 2006 : 630- 631).

1- بيئة الاستثمار.

- تعدد الهيآت والمؤسسات والمنظمات التي تعنى بالمشروعات الصغيرة.
- تعدد التشريعات والاجراءات.
- اختلاف المفاهيم.

2- السوق والتسويق

- الدراسات والابحاث.
- نقص الخبرة والامكانات.
- التعرف على السوق والمواصفات المطلوبة.
- نفقات التسويق.
- عدم توافر الشركات المتخصصة للتسويق.

3- التمويل المصرفي

أ- أسباب المشكلة من وجهة نظر البنوك ومؤسسات التمويل.

- افتقاد عنصر الثقة في القائمين على المشروع الصغير.
- عدم توافر الضمانات الكافية.
- نقص الخبرة في اساسيات المعاملات المصرفية.
- عدم توافر السجلات المالية.
- انخفاض القدرة على التسويق.
- صعوبة اعتماد دراسات الجدوى.
- عدم ملاءمة القروض المطلوبة من حيث الحجم والأجل.

ب- الأسباب من وجهة نظر أصحاب المشروعات الصغيرة .

- ارتفاع تكلفة التمويل.
- نسبة المديونية وعدم كفاية التمويل المتاح.

- القدرة الإدارية والتنظيمية للقائمين على المشروعات الصغيرة.
- نقص الخبرة.
- عدم الرغبة في تفويض السلطة.
- نقص الكفاءة في مواجهه المتغيرات.
- عدم الرغبة في الاستعانة بالخبرات.
- اداره الوقت.

المبحث الثاني :

التجارب الدولية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها .

أولاً: التجربة الولايات المتحدة الأمريكية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

عرف البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي المشروعات الصغيرة بأنها كل تنظيم مستقل في الملكية والإدارة ويستحوذ على نصيب محدود من السوق ، ولا يزيد عدد العاملين فيه على (200) عامل ورأس المال لا يزيد على (9) ملايين دولار والأرباح السنوية لا تزيد على (450) دولاراً.

أن تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة يتغير طبقاً للقطاع والنشاط الذي تقع فيه هذه المشروعات ، وتجدر الإشارة إلى أن البلدان المتقدمة تتميز بتنوع الخدمات التمويلية المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ ظهر ما يسمى ب (رأس المال المخاطر) الذي أنشئ عام 1946 في أمريكا ، أول مؤسسة متخصصة في رأس المال المخاطر في العالم وهي تقنيه لا تقوم على النقد فقط ، بل تقوم على أساس المشاركة من دون عائد ، فالمخاطر المستثمر يتحمل الخسارة كلياً أو جزئياً، ومن أجل تخفيف المخاطر فإنه لا يكتفي بتقديم الثقة بل يسهم في إدارة المؤسسة بما يحقق تطورها ونجاحها (الونداوي، 2008 : 124).

وتضم الولايات المتحدة ما بين (13.5- 14) مليون من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإن مساهمة هذه المشروعات في تشغيل اليد العاملة بلغت حوالي (53.6%) من إجمالي القوى العاملة الأمريكية في حين بلغت حصة هذه المشروعات من الصادرات الأمريكية (102. 8) مليار دولار أي ما يعادل (28.9%) من مجموع الصادرات الأمريكية (رقراق ، 2010 : 55).

وتدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة بطرائق متعددة يمكن إجمالها بالآتي

(د.كربت ، د. صالح ، 2014 :7):.

1- توفير البنى التحتية الملائمة.
2- دعم البرامج التدريبية بالتنسيق مع الوكالات والجامعات لخلق وعي باقتصادات الأعمال.
3- حماية حقوق الملكية.
4- توافر البيانات والإحصاءات للشركات لتمكينها من خلق تصوراتها، ووضع خططها على وفق الواقع الاقتصادي.

ثانياً : التجربة اليابانية.

يعد الاقتصاد الياباني ثاني أكبر الاقتصادات في العالم من ناحية حجم الناتج المحلي الإجمالي بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، كما يعد نصيب الفرد الياباني من المحلي الإجمالي الأعلى في العالم.

من المعلوم أن اليابان قد بنت نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المشروعات الصغيرة ، إذ ان المشروعات الكبيرة ما هي إلا تجمع لإنتاج الصناعات الصغيرة التي تتكامل أفقياً ورأسياً وأمامياً وخلفياً مكونة فيما بينها تلك المشروعات الصناعية العملاقة، وكان اعتماد اليابان على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل حوالي (99.7%) من عدد المشروعات وتشغل حوالي (70%) من اليد العاملة ، كقاعدة عريضة للتنمية الاقتصادية إذ انخفضت نسبة البطالة وزاد الإنتاج وتحققت مشاركة ومساهمة الأفراد والأقاليم المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي وبمعدلات وتراكم لرأس المال يتناسب مع التنمية التي تشهدها اليابان.

وكانت أول خطوه لتشجيع تنمية وتطور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد شدد القانون المسمى بالقانون الاساس للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (small and medium Enterprise Basic Law) ، والذي يعد بمثابه دستور للمنشآت الصغيرة، على ضرورة القضاء على العقبات التي تواجه المنشآت الصغيرة كافة ومحاولة تدليلها . وعرف القانون الذي عدل في الثالث من ديسمبر من عام 1999 م المشروعات الصغيرة على أساس معيارين ، هما رأس المال وعدد العمال ففي القطاع الإنتاجي يعد المشروع صغيراً إذا كان رأس ماله (300) مليون أو أقل ، وعدد العاملين فية (300) عامل أو أقل ، وفي قطاع تجارة الجملة إذا كان رأس ماله (100) مليون أو أقل وعدد العاملين فيه (100) عامل أو أقل ، أما في قطاع تجاره التجزئة يعد المشروع صغيرا إذا كان رأس ماله (50) مليون أو أقل ، وعدد العاملين لا يتجاوز (50) عاملاً ، وفي القطاع الخدمي يعد المشروع صغيراً إذا كان رأس ماله لا يتعدى (50) مليوناً ، والعاملون فيه لا يتجاوزون (100) عامل (Economist. Intelligence unit, 2010) .

وكانت السياسة التي اعتمدها القانون قبل التعديل تعتمد على محاولة ردم الفجوة في الإنتاجية بين المنشآت الكبيرة والمنشآت الصغيرة ، في حين اعتمد القانون المعدل على سياسة تطوير وتنمية قاعدة عريضة من المنشآت الصغيرة المستقلة لتحقيق التنمية للاقتصاد الياباني.

كما نظم القانون الأعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وذلك بتوافر الامكانات لرفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة في هذه المشروعات ، ومعاونتها على تسويق منتجاتها وتشجيع المشروعات الكبيرة على التكامل معها ، وتحديث ما لديها من الآت ومعدات وتنظيم العلاقة بين أصحاب المشروعات والعمال ،كما أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعمل عن طريق أطر مؤسسيه تقدم لها التراخيص وتمدها بالمساعدات الفنية والخبرة الاستشارية والتمويلية وذلك عن طريق وكالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة(small and medium Enterprise Basic Agency) التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة(METI) ، وهي الجهة المسؤولة عن تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليابان ، ومن أهم السياسات المالية والاقتصادية الموجهة لتشجيع وتنمية وتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليابان سياسات حماية هذه المنشآت من الإفلاس وسياسات إعفائها من الضرائب وسياسات التدريب والتمويل (العطية ، 2002 : 42) ، ومن الدروس المستفادة من التجربة اليابانية أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعتمد بشكل أساس على الدعم المباشر من الدولة والتي كانت السبب في نهضة اليابان صناعياً ، ولا سيما كان الاهتمام بالجودة وعمل الاختبارات السبب الرئيس الذي ميز المنتج الياباني عن غيره من منتجات الدول الأخرى ، ويمكن الإشارة إلى اوجه الدعم الحكومي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال النقاط الآتية

(zadeh et al ., 2016):

1- تحظى المنشآت الصغيرة والمتوسطة بتعدد مصادر التمويل، والتي تتمثل بالبنوك التجارية وهييأت التمويل الحكومية.
2- أنشئ نظام خاص بالدعم الفني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يقوم عن طريقه الاحصائيون بتقديم الخدمات الاستشارية والذي تشرف عليه هيأة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة اليابانية.
3- أعدت الحكومة اليابانية برامج تدريبية خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة كبرامج تدريب المديرين، وبرامج التدريب الفني لرفع مستوى مهاره العامل.
4- إعداد برامج إدارية الهدف منها إيجاد مناخ صحي لنمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق تحسين مجالات الإدارة وتقديم التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال، وتقديم خدمات ارشادية تتعلق بالإدارة والتمويل والضرائب وقوانين العمل.
5- إنشاء هيأت حكومية تعمل على تشجيع المشروعات الصغيرة على غزو الأسواق الدولية بمنتجاتها ، وذلك بإقامة المعارض الدولية لمنتجات هذه المشروعات.
6- أتخذت الحكومة اليابانية إجراءات متعددة تتعلق بالإعفاء من الضرائب لتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لعل أهمها الاعفاء من ضريبة العمل والعقارات والدخل والارباح غير الموزعة، وإقامة نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في أدخال التكنولوجيا الحديثة في المنشآت الصغيرة ، وكذلك يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية.

7- تعد سياسة الحماية من الإفلاس أحدى السياسات المهمة لتشجيع وتنمية المنشآت الصغيرة ، إذ يقوم المشروع الصغير بدفع قسط تامين شهري إلى المؤسسات المالية ولتأمينية ، والتي بدورها تقوم هيأة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة اليابانية بسداد ديون المشروع الصغير المتعثر قبل المشروعات الصغيرة الاخرى التي يتعامل معها ، حتى لا يكون إفلاس المشروع سبباً في إفلاس مشروعات أخرى.

ثالثاً : التجربة الهندية.

تعد تجربة الهند غنية في مسالة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة إذ يوجد فيها أكثر من ثلاثة ملايين مشروع صغير ومتوسط والتي تنتج حوالي(35%) من حجم المنتجات الهندية ، ويعمل فيها أكثر من (17) مليون عامل إذ تقوم هذه المشروعات بصنع اكثر من (6000) منتج بما في ذلك المنتجات الغذائية والمشروبات إذ تكون نسبتها حوالي (14.26%) ، وصناعه الملابس (13.68%)، وإصلاح وصيانة السلع الشخصية والمنزلية وتجارة التجزئة بلغت (8.46%) ، والمنسوجات بلغت (6.78%) والأثاث بلغت (16.36%) والآلات والمعدات بلغت (4.66%) ، والإصلاح وصيانة السيارات ، وبيع السيارات بالتجزئة بلغت (3.72%) ، والمنتجات المعدنية الأخرى غير الفلزية بلغت(3.77%) ، والمنتجات الخشبية بلغت حوالي(3.53%)، والمنتجات الأخرى بلغت (25.82%) (عيدان ، 2016 : 205) .

وقد تميزت هذه التجربة بتنوع أشكال الدعم الحكومي لهذه المشروعات فالدولة تقوم بالإشراف والمتابعة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق جهاز خاص يدعى (جهاز اداره الصناعات الصغيرة والريفية) ، وقد اتخذ الدعم الحكومي أوجه مختلفة نورد منها ما يلي (السعدي ، 2002 : 18) .

1- إصدار الدولة قرارات تمنح الحماية اللازمة لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة أمام المنتجات المماثلة المنافسة سواء كانت أجنبية المنشأ أم تلك التي تنتجها المشروعات الكبيرة المحلية، وفي هذا الصدد أصدرت الدولة قرارات بحماية أكثر من (80) سلعة تقوم بإنتاجها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي ضمنت الدولة الحماية والاستقرار اللازمة لهذه المشروعات.
2- سمحت الدولة لهذه المشروعات بالحصول على قروض ائتمان بشروط تفضيلية وآجال مختلفة وبنسب فائدة منخفضة للغاية، وعليه فإن هذه المشروعات لا تلاقي صعوبة كبيرة في توفير السيولة اللازمة التي تحتاجها لتمويل الانطلاق ، وبالتالي التوسع في المراحل اللاحقة.
3- تسهم الدولة في تهيئة وبناء البنية الأساسية التي تحتاجها هذه المشروعات عن طريق إقامة مراكز حكومية لتدريب وتأهيل العاملين ، والمساهمة في تطوير المهارات الإدارية والتكنولوجية.
4- توفير قاعدة بيانات متكاملة لهذه المشروعات.
5- إقامة الدولة مجتمعات صناعية متكاملة من حيث احتوائها على الطرق والبنوك والمواد الخام ومنافذ التسويق والخدمات التكنولوجية ، فضلاً عن شبكات توزيع المياه ومعامل مراقبة الصرف والتلوث، وكل هذه المجتمعات مهيأة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لاستثمارها وبدلات ايجار منخفضة.

6- المساهمة بخلق الروابط الأمامية والخلفية للاقتصاد الوطني عن طريق إلزام المشروعات الكبيرة بالاعتماد على منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

7- عدم السماح باستيراد المنتجات المماثلة من الخارج لضمان توافر سوق لمنتجات هذه المشروعات وتوفير العملة الأجنبية ، وخلق نوع من التكامل للاقتصاد الوطني.

المبحث الثالث:

واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وسبل النهوض بها.

تميزت المشروعات الصغيرة والمتوسطة قبل عام 2003 باعتمادها على أساليب فنية بسيطة غالباً ما تكون كفوءة، وبعد عام 2003 تراجعت إعداد هذه المشروعات بسبب الاحتلال العسكري واستمرار العمليات العسكرية ، فضلاً عن هروب رؤوس الاموال إلى الخارج للبحث عن مكان آمن للاستثمار واصبح العراق سوقاً مفتوحاً لجميع أنواع السلع والمنتجات المستوردة، لذلك لابد من معرفة واقع هذه المشروعات (الصغيرة والمتوسطة) والوقوف على ابرز التغيرات التي تطرا على واقع هذه المشروعات في ظل الظروف والتغيرات السياسية التي يمر بها العراق.

أولاً: و اقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

إن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في التشغيل والتنمية، ونظراً لطبيعة الاقتصاد العراقي والضعف الذي يعانيه لأسباب متعددة، والذي يمكن أن نلمسه عن طريق مؤشرات متعددة أهمها ضعف التنوع في القطاعات التي تشكل الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك بفعل التركيز على الريع النفطي، لذلك أصبح على العراق أن يتجه إلى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأحدى الطرق لتنويع مصادر الدخل القومي.

لقد اعتمد العراق في عام 1983 تعريفاً للمشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي توظف ما بين (1-9)عمال ، وتستثمر أقل من (10) آلاف دولارً ، في حين المشروعات المتوسطة هي التي توظف ما بين (10-29) عاملاً وتستثمر بين (10) الف دولار – (100) الف دولار ، ولقد تأثر واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية ، وما رافقها من فتح للحدود وحركة السلع الأجنبية الرديئة والرخيصة التي دخلت العراق قامت وزارة التخطيط ممثلة بالجهاز المركزي للإحصاء بعد قانون حماية المنتج المحلي رقم (11) لسنة 2010 (المعدل) بوضع تعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك بالاعتماد على معيارين هما معيار عدد العمال في المشروعات الصغيرة يتراوح بين (1-9)عمال ، ومعيار قيمة المكائن والمعدات التي ينبغي بلوغ قيمتها (100000) دينار عراقي ، أما المشروعات المتوسطة فيتراوح عدد العاملين فيها (10-29) عاملاً وتبلغ قيمة المعدات والمكائن اكثر من (100000) دينار عراقيً (عيدان ، 2016 : 297).

وبعد عام 2003 حدثت عوامل أثرت في مؤشرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتفاوت ما بين الارتفاع والانخفاض بسبب تعرض العديد من المشروعات الاقتصادية إلى الدمار ونقص المواد الأولية وارتفاع التكاليف الانتاجية ، وانعدام الطلب المحلي وإغراق السوق بالسلع المستوردة.

عند دراسة وتحليل البيانات في الجدولين (1) (2) نلاحظ ارتفاع عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء إذ ارتفع عدد المشروعات الصغيرة من عام 2010 الى 2022 من 11131 مشروعاً صغيراً الى 27683 مشروعاً ، في حين ارتفع عدد المشروعات المتوسطة بواقع من 56 مشروعا عام 2010 الى 250 عام 2022 ، ويعزا انخفاض عدد المشروعات المتوسطة عام 2020 بمقدار (5.1%) إلى القيود التي وافقت جائحة كورونا التي كانت السبب وراء توقف العديد من المشروعات ، أما السبب وراء ارتفاع عدد المشروعات الصغيرة طيلة مدة الدراسة فيعود إلى صغر حجم رأس المال وسهوله الأساليب الانتاجية المستعملة في هذه المشروعات ، أما فيما يخص حجم القوى العاملة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي يعد عاملاً إنتاجياً أساسياً في الاقتصاد الوطني ، ونلاحظ ارتفاع عدد العاملين في تلك من 25362 عاملا عام 2010 إلى 98912 عاملاً عام 2022 بمعدل نمو سنوي مركب موجب بلغ (11.04%)، وكذلك ارتفاع اعداد العاملين في المشروعات المتوسطة من 923 عاملا عام 2010 إلى 3496 عاملاً عام 2022 وبمعدل نمو سنوي مركب موجب بلغ (10.78%).

وبالرغم من ارتفاع عدد العاملين إلا أنه يلاحظ انخفاض الأجور في تلك المشروعات بسبب إجراءات الصحة والسلامة التي أجريت في عام 2020، والتي أدت إلى إغلاق المحلات التجارية والمنشآت الصناعية مما اضطر أصحاب المشروعات إلى عدم دفع اجور العاملين، أما فيما يخص قيمه الانتاج فقد اخذت بالارتفاع التدريجي في المشروعات الصغيرة ، إذ بلغت في عام 2010 بواقع 1556 مليار دينار وفي عام 2022 بواقع 2787 مليار دينار بمعدل نمو مركب موجب بلغ (4.59 %) أما قيمة مستلزمات الانتاج فقد انخفضت بمقدار (-9.30%) ، وقد كانت الأنشطة الأعلى إنتاجاً هي صناعة المنتجات الغذائية وصناعة منتجات المعادن باستثناء الآلات والمعادن والأثاث ، إذ بلغت نسبة تصنيع (57.4%) عام 2022 (وزارة التخطيط العراقية ، 2024 : 8).

أما المشروعات المتوسطة فقد ارتفعت قيمة الإنتاج فيها من (29) مليار دينار عام 2010 إلى (201) مليار دينار عام 2022 ، وهذا الارتفاع كان نتيجة الامتيازات الممنوحة كالقروض والدعم الحكومي، في حين بلغت قيمة الإنتاج عام 2020 (118) مليار دينار مقابل (132) مليار دينار في عام 2018 ، اي بنسبه انخفاض مقدارها (10.7%) ، وفيما يخص مستلزمات الإنتاج ارتفعت هي الأخرى من (14) مليار دينار عام 2010 إلى (112) مليار دينار عام 2022 اي بمقدار (17.34%) وبدرجة تصنيع (56%) لعام 2022 (وزارة التخطيط العراقية ، 2022 : 7)

وأخيراً يمكن القول أن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في تعزيز ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفقر والبطالة.

الجدول (1)

واقع المشروعات الصغيرة في العراق ما عدا اقليم كردستان للمدة (2010- 2022)

السنة	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	الأجور والمزايا (مليون دينار)	قيمة الإنتاج (مليار دينار)	قيمة مستلزمات الإنتاج (مليار دينار)
2010	11131	25362	105979	1556	5697
2012	43669	94378	485558	4567	2066
2014	21809	41304	339409	1925	932
2016	25966	53022	333111	2079	1026
2018	25747	54617	298810	1939	1027
2020	26247	86663	285908	1751	915
2022	27683	98912	426439	2787	1601

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية ، الإحصاء الصناعي للمشروعات الصغيرة للسنوات (2010 – 2022) .

الجدول (2)

واقع المشروعات المتوسطة في العراق ما عدا اقليم كردستان للمدة (2010- 2022)

السنة	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	الأجور والمزايا (مليون دينار)	قيمة الإنتاج (مليار دينار)	قيمة مستلزمات الإنتاج (مليار دينار)
2010	56	923	34740	29	14
2012	218	3357	19846	187	108
2014	120	1916	10992	207	64
2016	179	2449	15624	143	84
2018	198	2624	16914	132	68
2020	188	2639	16703	118	66
2022	250	3496	21701	201	112

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية ، الإحصاء الصناعي للمشروعات المتوسطة للسنوات (2010–2022).

ثانيا : سبل الارتقاء بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

من المعلوم أن العراق يمتلك موارد مالية ومادية وبشرية هائلة، وبما أن هدف كل دولة هو تحقيق تنمية متوازنة ومستديمة، فإن مشاركة القطاع الخاص وتفعيل دوره أصبح مطلباً أساسياً وضرورياً، لذلك لابد من الاهتمام الجدي بتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة لإعادة الحياه للنشاط الاقتصادي، وعلى الرغم من ورود نصوص صريحة حول تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق ضمن استراتيجية التنمية

الوطنية للسنوات 2005 الى 2007 والصادرة عن وزاره التخطيط والتعاون الإنمائي / الهيأة الاستراتيجية العراقية، إلاَّ أن مسأله تطبيق النصوص على أرض الواقع تحتاج إلى اعتماد آليات فعالة مستوحاة من الخصوصية العراقية من جهة ، والتجارب الغنية للدول الأجنبية من جهة أخرى وتطويعها بما يلائم الوضع الاقتصادي القائم في العراق ، وعليه يمكن التطرق إلى بعض المقترحات التي تسهم بشكل كبير في الارتقاء بهذه المشروعات (الونداوي ، 2008 : 130-129).

1- وضع خطة وطنية طويلة الأجل لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط فيما بينها وبين المشروعات الكبيرة في الإطار الأشمل ، وبما يتناسب مع التوجه العام للسياسة الاقتصادية الكلية.
2- محاولة صياغة قانون خاص لهذه المشروعات يكون بمثابة الغطاء التنظيمي والقانوني والدستور الذي تهتدي به ، بحيث يضمن لهذه المشروعات تخطي العقبات التي تواجهها ، وتوافر لها الحماية اللازمة من شراك المستغلين .
3- إنشاء مؤسسة مالية خاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن أن تكون مرتبطة بالبنك المركزي العراقي كخطوة أولى مهمتها توفير التمويل الميسر للمشروعات لغرض تخطي عقبة التمويل لحين تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات، والانتقال في المراحل اللاحقة إلى تشجيع المصارف الخاصة بتمويل هذه المشروعات وبأسعار فائدة مدعومة .
4- قيام الدولة باستيراد التكنولوجيا المتقدمة وبما يتلاءم مع البيئة الصناعية العراقية .
5- الاستفادة من التجارب الدولية في مجال التوسع في إنشاء التجمعات الصناعية بوصفها طريقة فعالة لاقتسام المعرفة الضمنية بين المشروعات، والإفادة من أنشطة الابتكار ومراكز المعرفة مثل المؤسسات البحثية والجامعات .
6- إقامة مراكز لتأهيل الإدارة الناجحة لقيادة المشروعات وذلك عن طريق إقامة دورات التدريب والتأهيل المتكامل، ووضع برامج خاصة لهذه المشروعات في مراكز التدريب لمعاونتها على تطوير نظم الإنتاج والإدارة والتسويق.
7- تأسيس مركز عراقي للبحث والتخطيط والمعلومات والاحصاء والتطوير، يقوم بتقديم الاستشارات الإدارية والفنية، وإجراء البحوث والدراسات عن السوق المحلية والخارجية.
8- إنشاء مركز وطني عراقي للأعلام الاقتصادي، ويقوم المركز ببث البرامج الخاصة عن طريق الوسائل المرئية والمسموعة والشبكة العنكبوتية تسهم في توفير أدق المعلومات لأصحاب هذه المشروعات في أوجه النشاط الاقتصادي كافة وتوفير الخدمات الإعلامية المطلوبة لهم.
9- إنشاء حاضنات أعمال لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن للعراق الإفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال ، ولا سيما الدول العربية ، والجدير بالذكر ان هذه الحاضنات تعد بمثابة منظومة خدمية تقدم العديد من التسهيلات التي يحتاجها صاحب المشروع ولمدة محدودة من الزمن ، وتقدم هذه

الخدمات تبعاً لحاجات المشروع المحتضن وبشكل متتابع وبتكاليف ميسرة ، وبالشكل الذي يضمن نجاح هذه المشروعات وانفاذها من الفشل ، ومن النتائج المرجوة من عمل هذه الحاضنات هو سد النقص الحاصل في خدمات البنية التحتية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وتقليل التكاليف على صاحب المشروع ، وتفعيل دور القطاع الخاص عن طريق عمل هذه المشروعات في النشاط الاقتصادي ومعالجة المشكلة الأكثر أهمية، والتي يعاني منها الاقتصاد العراقي وهي البطالة وكذلك تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات .

الاستنتاجات .

يمكن تلخيص أهم ما توصل إليه الباحث من استنتاجات على النحو الآتي:

1- الفكر الاقتصادي لم يبرز أي اهتمام لهذه المشروعات (الصغيرة والمتوسطة) إلا مع بداية السبعينات من القرن الماضي، بحيث أصبح الموضوع مجال اهتمام الباحثين الاقتصاديين والمؤسسات الدولية المختصة بهذا الشأن.
2- لم يتم الاتفاق على مفهوم موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأنه مفهوم مرن وواسع ومتحرك وغير محصور فلا يوجد اتفاق عليه، كما أن اختلافه نابع من اختلاف الدولة والزمن والجهة الممولة.
3- قلة المناطق الصناعية المتكاملة في العراق.
4- هناك تراجع كبير في اعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق بسبب الظروف الصعبة التي مرت على القطر ، ومنها محدودية الدعم لها وسياسة الباب المفتوح ، والتي تؤثر سلباً في القدرة التنافسية لهذه المشروعات.
5- لا توجد احصائيات دقيقة عن عدد وحجم وتوزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق لعدم توافر المعلومات.
6- يوجد عدد من العوائق التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وصعوبة تمويلها من قبل الدولة والمؤسسات المعنية بذلك.

التوصيات .

1- العمل على إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قبل إنشائها للكشف عن مقومات النجاح ، وأسباب الفشل ، والتركيز على المشروعات التي لها فرص البقاء والنجاح وتجنب المشروعات التي تحقق خسائر وأضراراً للاقتصاد الوطني.

2- المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق يجب أن تدرس وتخصص بدرس في الجامعات والمعاهد المتخصصة.

3- إجراء مسوحات على مستوى القطر تشمل جميع المحافظات لبيان حجم البطالة، ومدى توافر الكفاءات والمهارات اللازمة ثم دراسة حاجات السوق الداخلية للمشروعات من حيث النوعية والكم والسلع التي ستنتجها مع ضمان كيفيه تحقيق الترابطات بين المشروعات المقترحة.

4- الاستعانة بتجارب الدول الناجحة في إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والإفادة منها ، وكيفية دعمها لهذه المشروعات مثلاً إقامة مناطق صناعية خاصة بالمشروعات الصغيرة المتوسطة، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والهند.

5- لابد من القضاء على عوائق المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن أريد النهوض بها وذلك عن طريق التوسع في بيئة الاستثمار ، والسوق ، والتسويق ، ونقل المهارات الفنية للقائمين ، وتوفير التمويل ، والقضاء على الروتين ، والقواعد والاجراءات الادارية والتنظيمية.

6- خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تكون أكثر ملاءمة مع البيئة العراقية بالشكل الذي ستطلق عبء التنمية وتنقلها إلى المجتمع ليقوم بدوره في التعامل مع مشكله البطالة والفقر وتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات.

المصادر :

المصادر العربية .

1- لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادي، 1986 .

2- هلال أدريس مجيد ، معن ثابت عارف ، دور حاضنات الاعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، الجزائر، يومي 17 و 18 ، ابريل ، 2006 .

3- صلاح الدين حسن السيسي ، استراتيجيات وآليات دعم وتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، دار الفكر العربي، 2009 .

4- وزاره التخطيط والقانون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي ، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة لسنه 2005 ، بغداد ، تشرين الاول،2006.

5- د. عبد الستار عبد الجبار موسى ، رحيق حكمت ناصر ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي العراقي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، جامعة المستنصرية ، العدد(34)، 2012 .

6- عماد أبو رضوان ، التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة ، الملتقى الدولي ، متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، يومي 17 و 18 أبريل، 2006 ، متاح على شبكه الإنترنت

https//iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03/ .

7- د. حيان سلمان أنشطة الأعمال ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي في سورية ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سورية ، مجلة (35)، العدد (8) ، 2013.

8- د. نشات مجيد حسن الونداوي ، أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والسبل النهوض بها في العراق ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد (6) ، العدد(3) ، 2008 .

9- عبد القادر رقراق ، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية ، رسالة ماجستير كليه العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة وهران ، جزائر ، 2010 .

10- د. محمد ارمين كرابيت و د. علي عبد الرزاق صالح ، آليات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2014 .

11- العطية ، د. ماجدة ، اداره المشاريع الصغيرة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن ،2002.

12- السعدي ، د. أحمد ، دور ومكانة الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الاردن ، 2004 .

13- عيدان ، فريال مشرف (2016) ، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة بين الشباب العراقي ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد(8) ، العدد(1 6) ، 2016.

14- الونداوي ، د. نشات مجيد حسن (2008)، أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد السادس ، العدد الثالث ، 2008 .

15- وزاره التخطيط العراقية ، مديرية الإحصاء الصناعي (2024) ، إحصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص ، لسنة (2022).

16- وزاره التخطيط العراقية ، مديرية الإحصاء الصناعي (2024) ، إحصاء المنشآت الصناعية المتوسطة للقطاع الخاص لسنة(2022).

المصادر الأجنبية :

1–David de Ferranti and Anthony J.Day, " Beyond Microfinance ; Getting Capital to small and Medium Enterprises to fastar Development" . Policy Brief, No 159, The Brooking Institute , (2007).

2- Robbins. Stephen p . & Coulter , mary (1999) management, sixth edition , New Jersey .

3- Micposoft ; 23-1 ? SME in Japan Anew growth drive . (2010), Economist Intelligence uoit .

4- Gilda Farajollah zadeh , Abdol Rahman , Noor inasab , Role of sme in economic Growth of India , international Journal of multidisciplinary Research and modern Education , vol (2) , Issue (I) , 2016 .